

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

السنة: الثانية علم الاجتماع

الأستاذ: عبد الرزاق قربوع

البريد الالكتروني: k.abderrezak@hotmail.fr

محاضرات في مقياس: تاريخ الجزائر المعاصر

الوضع العام في الجزائر قبيل الاحتلال:

الدولة الجزائرية قبل عام 1830 :

أصبحت الجزائر إيالة عثمانية منذ سنة 1512 بعد أن استنجد الجزائريون بالبحرية العثمانية التي كانت تجوب البحر المتوسط من أجل صد هجمات الأسيان ضد الشواطئ الجزائرية، وقد عرفت الجزائر في ظل السلطة العثمانية تنظيمات إدارية سمحت للعثمانيين بإدارة شؤون الجزائريين،

نظام الحكم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

مر نظام الحكم العثماني في الجزائر بمراحل متعددة حيث عرف ثلاثة مراحل هامة تميزت كل مرحلة بنظام حكم خاص، رغم أن شكل النظام لم يتغير حيث بقيت الدولة العثمانية تشرف على تعيين السلطان في الجزائر الذي بموجبه يسهر على الجباية وجمع الضرائب،

مرحلة البايلربايات: من سنة 1518 إلى غاية 1656 عرفت هذه المرحلة بتعيين مسؤول عثماني مباشر سلطانا على الجزائر يطلق عليه اسم البايلر باي.

مرحلة الباشوات: من سنة 1659 إلى غاية 1711 عرفت هذه المرحلة بعهد الباشوات حيث أصبح السلطان العثماني في الجزائر يلقب بالباشا يعين لمدة ثلاث سنوات فقط.

مرحلة الدايات: من سنة 1711 إلى غاية 1830 و في هذه المرحلة أصبح يسمى السلطان العثماني في الجزائر يلقب بالداي و كان حسين داي هو آخر دايات الجزائر.

3- العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل 1830:

بالرجوع إلى المصادر التاريخية يتضح لنا أن العلاقة بين الجزائر و فرنسا لم تكن سيئة، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع بامتيازات تجارية في الجزائر، وكان لها مؤسسات تجارية في عنابة و القالة و رأس بونة و القل، وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية إلى الباشا من جهة و إلى باي قسنطينة من جهة أخرى بحكم أن هذه المؤسسات تقع في إقليمه، و كانت فرنسا في المقابل تتمتع بحق صيد المرجان و تصدير الحبوب إلى أوروبا.

ولعل أفضل فترة تطورت فيها العلاقة بين الجزائر و فرنسا في عهد الثورة الفرنسية فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت عانت فيه هذه الجمهورية من حصار الدول الأوروبية، ونشأت بين الدولتين علاقات ودية باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (1798-1802) حين طلب السلطان العثماني من الجزائر إعلان

الحرب على فرنسا، وفي سنة 1796 أقرضت الجزائر فرنسا مليوناً فرنكاً بدون فائدة على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر، و في سنة 1792 أذنت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول من موانئ الجزائر بعدما أغلقت الأسواق الأوربية في وجه التجارة الفرنسية.

ولعل مشروع احتلال الجزائر يرجع إلى عهد نابليون، الذي كان يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك للأهمية الإستراتيجية التي يحتلها البحر الأبيض المتوسط بحكم أنه ممراً للطرق التجارية، و لذلك كان نابليون يخطط لشن حملة كبيرة على دويلات المغرب العربي و إقامة مستعمرات عسكرية فرنسية فيها.

الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 :

في الواقع يرجع استعداد فرنسا للحملة على الجزائر على سنة 1827 حين تم تخطيم الأسطول الجزائري في معركة نافرين إلى جانب الأسطول العثماني، إذ بهذه الهزيمة فقد الجيش الجزائري أسطوله الحربي الذي حمى واجهة الجزائر البحرية لعدة قرون، وبتحطم الأسطول الجزائري أصبحت أرض الجزائر مستباحة وهذا ما كان ينتظره الفرنسيون من أجل البدء في الاستعداد لغزو الجزائر و بذلك يتحقق حلم قديم كثيراً ما راود ملوك فرنسا، ويتحقق مشروع نابليون في السيطرة على البحر المتوسط وجعله بحيرة فرنسية، و لجعل الحملة على الجزائر مشروعة فقط اتخذت فرنسا مجموعة من الذرائع لتبرير غزوها للجزائر - و إن كان القوي لا يحتاج ذريعة لاحتلال الضعيف- و يمكن ان نوجز أسباب غزو الجزائر في أسباب مباشرة و أخرى غير مباشرة.

أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر:

أولاً: الأسباب المباشرة:

- **حادثة المروحة:** يجمع المؤرخون أن حادثة المروحة ما هي إلا ذريعة واهية اتخذتها فرنسا لتحقيق مشروعها التوسعي في دول المغرب العربي، و تذكر المصادر التاريخية أن هذه الحادثة ارتبطت بالعلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر، وكما يذكرها المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله أن فرنسا كانت تتزود بالقمح من الجزائر عن طريق تاجرين يهوديين هما البكري و بوجناح، وقصة تدخل هذين اليهوديين في العلاقات بين الجزائر وفرنسا تشكل جزءاً أساسياً في تطور العلاقات بين البلدين التي بدأت بالحصار ثم الحملة و انتهت باحتلال الجزائر، من خلال المصادر التاريخية يتضح أن فرنسا كانت مدانة لهاذين التاجرين جراء تزودها بالقمح من الجزائر، وبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين كانا هما مدينين للدولة الجزائرية باعتبار أن القمح المصدر نحو فرنسا هو ملك للدولة الجزائرية، و يقدر

المبلغ الذي بلغه الدين الفرنسي في سنة 1795 ما يقارب المليونين من الفرنكات في حين أن ديون الجزائر عند اليهوديين بلغ ثلاثة مائة ألف فرنك، فهذا الوضع دفع بالباشا مصطفى أن يطلب من فرنسا تسديد ديون رعاياه اليهود، و بذلك أصبحت مسألة الدين مسألة بين الحكومتين الجزائرية و الفرنسية.

لقد عجزت فرنسا على تسديد هذه الديون خاصة أن الجمهورية الفرنسية بعد الثورة كانت تعاني من حصار الدول الأوروبية لها مما جعل هذه الديون تتراكم و ترتفع، و في سنة 1819 عينت الحكومة الفرنسية لجنة رابعة لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود، و قد قدرته اللجنة ب 42 مليون فرنك و لكن هذا المبلغ انخفض شيئا فشيئا إلى أن صار 7 ملايين، و قد أكدت الحكومة الفرنسية أن الملك عازم على تسديد الديون إرضاء لباشا الجزائر من أجل الحفاظ على العلاقات الودية بين البلدين، و في سنة 1818 عين حسين باشا حاكما جديدا للجزائر خلفا للباشا علي خوجة وقد طالب من جديد بالديون الفرنسية و أن تدفع إليه شخصا وأنه هو من سيتولى تسديد الديون التي على التاجرين اليهوديين و ليس المحاكم الفرنسية، و قد كتب الباشا بذلك إلى الحكومة الفرنسية لكن الرد لم يصله، و اتهم القنصل الفرنسي بالجزائر بيير دوفال بإخفاء رد فرنسا عليه، وما زاد في سوء العلاقة هو اتهام البكري للقنصل دوفال بحصوله على رشوة منه، و تعود حادثة المروحة تحديدا إلى عيد الأضحى الذي صادف 29 أبريل 1827 حيث حضر كالعادة القناصل الأجانب و من بينهم دوفال لتهنئة الباشا ودار الحديث بين الباشا و القنصل الفرنسي حول رد فرنسا على طلبه فكان رد القنصل غامضا و لعله كان مهينا للباشا فان رد الباشا غاضبا بأن أمره بالخروج من مجلسه و ضربه بالمروحة التي كانت بيده، و بهذه الحادثة اعتبرت فرنسا أن الباشا بضربه للقنصل قد أهان فرنسا و طلبت منه أن يقدم اعتذاره رسميا للأمة الفرنسية، لكن هذه الحادثة كانت مجرد ذريعة اتخذتها فرنسا لتحقيق مشروعها الاستعماري في الجزائر.

الأسباب غير المباشرة:

1- ضعف الجيش الجزائري: كانت البحرية الجزائرية عماد الجيش الجزائري حيث استطاعت لقرون عديدة حماية الجزائر من الأخطار الخارجية، بل و فرضت قوتها و سيطرتها على البحر المتوسط مما جعل الكثير من الدول تتقرب من الجزائر وديا من أجل مرور سفنها التجارية وتدفع الضرائب للسلطان العثماني في الجزائر، لكن بعد هزيمة نافرين سنة 1827 و تحطم الأسطول فقد الجيش الجزائري القوة الردعية التي كان يمتلكها، بالإضافة إلى تولى قيادة الجيش قادة غير أكفاء، تذكر المصادر التاريخية أن حسين باشا قد أمر بقتل قائد الجيش يحيى آغا في سنة 1827 و عين مكانه صهره إبراهيم آغا، و قد تميز يحيى آغا بخبرة كبيرة في قيادة الجيش حيث أسندت له قيادته لمدة إثنا عشرة سنة، بالإضافة إلى خبرته الواسعة في الحروب من خلال المعارك التي خاضها، كما كانت له

علاقات طيبة مع الجزائريين، لكن هذه المكانة جعلته في موضع حسد حيث تعمد بعض خصومه الوشاية بينه وبين الداوي باتهامه بمحاولة التمرد مما دفع بالداوي حسين إلى إعدامه، وتعيين صهره ابراهيم آغا الذي لم يكن له أي خبرة في الجيش و لا يحضى بالقبول بين جنوده.

2- انطلاق حركة الاستعمار التقليدي: ترجع هذه الحركة إلى النهضة الأوربية التي بدأت في التوسع بدءا من القرن السادس عشر، حيث عرفت الكثير من الدول الأوربية مرحلة الاكتشافات الجغرافية بحثا عن مصادر جديدة للثروة، و فتح أسواق استهلاكية جديدة تزامنا مع نمو البرجوازية في أوروبا،

3- موقع الجزائر الاستراتيجي: لطالما كان موقع الجزائر الإستراتيجي محل أطماعا خارجية، فإطلالته على البحر المتوسط و اتساع واجهته البحرية يمثل موقعا هاما في التجارة الخارجية إذ بالسيطرة على الجزائر يصبح التحكم في الطرق التجارية سهلا، بالإضافة إلى الخيرات التي يتمتع بها هذا البلد من شساعة أراضيها الزراعية واعتدال مناخه الذي يسمح بالزراعة في كل الفصول، كل هذه عوامل جعلت من أرض الجزائر محل أطماع القوى الخارجية منذ القديم.

4- الأزمات الداخلية في فرنسا : عرف الواقع الفرنسي الكثير من المشاكل الداخلية منها ارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفقراء بشكل رهيب خاصة بعد الثورة الفرنسية و ما زاد الوضع الداخلي تأزما هو عدم اعتراف الدول الأوربية بالجمهورية الفرنسية بعد الثورة مما انعكس سلبا على وضعية المواطن الفرنسي، وبهذا الوضع أصبح على ملوك فرنسا توجيه أنظار الرأي الداخلي نحو الحركة الاستعمارية التي ستخرج فرنسا من أزمتها وكانت الجزائر هي الأرض التي يحلم بها كل فرنسي.

5- حلم الإمبراطورية الفرنسية: لطالما راود ملوك فرنسا حلم إعادة بعث الإمبراطورية الفرنسية الكارولنجية التي تأسست في القرن التاسع الميلادي، و يعتبر الملك نابليون بونابارت من أكثر ملوك فرنسا تأثرا بهذه الإمبراطورية، فسعى بكامل جهده لتحقيق هذا الحلم و إعادة بعث الإمبراطورية الفرنسية و هيمنتها و سيطرته على حوض البحر المتوسط، فبدأ في التوسع في الأراضي الأوربية أولا ثم سيوجه توسعه جنوبا في دول البحر المتوسط، لكن حلمه لم يتحقق بعد هزيمته في روسيا، لكن هذا الحلم حمله ملوك فرنسا من بعده، و تحقق لهم في سنة 1830 بعد غزو الجزائر.

بداية الحملة الفرنسية على الجزائر:

منذ أن قررت فرنسا غزو الجزائر بدأت في التحضر لذلك، و لم يكن هذا الاستعداد مرتبطا فقط بسنة 1830 بل

يرجع ذلك إلى سنوات سابقة حيث أرسلت فرنسا جواسيس في شكل تجار ليقدموا كل المعلومات الكافية عن الجزائر حتى يضمن الفرنسيون النجاح في حربهم، ففي صيف 1828 كلف وزير الحرية الجديد دي كو لجنة خماسية لدراسة المسائل المتعلقة بحملة ضد الجزائر و تقديم خطة كاملة للعمل و تعيين الوسائل الضرورية للتنفيذ وقد كانت هذه اللجنة تضم الجنرال بيرج الذي كان قد أرسل جواسيس سنة 1802 للتجسس على تحصينات الجزائر، وقامت اللجنة بجمع المعلومات من كتب الرحالة و أخبار الأسرى الأوربيين و المذكرات التي كتبت عن الحملات السابقة ضد الجزائر من عام 1728 إلى 1808، و قد قدرت اللجنة أن تنطلق الحملة من ميناء طولون في منتصف أفريل وتعود في شهر أوت، كما قدرت تكاليف الحملة بـ 25 مليون فرنك، و من جهة أخرى ذكرت اللجنة بعض التفاصيل المتعلقة بالهجوم على الأماكن العامة مثل قلعة مولاي حسن و القصبية وغيرها. و هكذا ففي جلسة 30 جانفي قرر مجلس الوزراء الفرنسي تحت رئاسة بولينياك و بعد دراسة استغرقت أربع ساعات القيام بالحملة ضد الجزائر، وفي 7 فبراير أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة و أصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائدا عاما للحملة و الأميرال دوبيري قائدا للأسطول، و قد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع. أما فيما يتعلق بالطرف الجزائري فقد أدرك حسين باشا بأن فرنسا ستقوم بحملة ضده، لكنه كان يعتقد أنها ستكتفي بالهجوم من البحر عن طريق اطلاق قذائف من السفن الحربية شأنها شأن الحملات الأوربية السابقة ومادام قد حصن الواجهة البحرية فلا خوف من عواقب الحملة.

الحصار البحري تمهيدا للاحتلال (1827 - 1830):

بعد حادثة المروحة التي استغلتها فرنسا أبشع استغلال طلب الملك الفرنسي من الداوي تقديم اعتذاره لما صدر عنه من إهانة للأمة الفرنسية، وهذا الاعتذار يقدم وفقا لما تفرضه فرنسا على الداوي و تبعا لذلك أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر و قيامها بالحصار البحري ابتداء من 16 جوان 1827 بعد أن رفض الداوي شروط الاعتذار التي تبدو غريبة في الأعراف الدبلوماسية، إذ طلبت فرنسا أن يقدم اعتذارا للملك عن طريق رفع الأعلام الفرنسية على القلاع و الحصون الجزائرية بما فيها قصر الحكومة تحيته بمائة طلقة مدفعية، و لما لم تفلح فرنسا في حصارها البحري حاولت مرات عديدة التقدم نحو المفاوضات من أجل السلام، منها أنها أرسلت قائد قوات الحصار لابروتونير في سبتمبر 1828 رسولا إلى الداوي من أجل الاتفاق على إبرام معاهدات جديدة لكن الداوي رفض لأنه أدرك أن هذه المفاوضات مجرد ربحا للوقت من طرف فرنسا، ثم عاودت فرنسا الكرة سنة 1829 لكن كل هذه المحاولات

باءت بالفشل، و الواقع أن فرنسا لم تكن جادة في معاهداتها و إنما فقط من أجل ربح الوقت للاستعداد اللازم للاحتلال.

سقوط الجزائر 1830:

انطلقت الحملة الفرنسية على الجزائر بتاريخ 25 ماي 1830 من ميناء تولوز وتم الإنزال يوم 14 جوان 1830 بسيدي فرج من دون مقاومة تذكر رغم أن الداوي حسين كان على علم بمكان النزول و هذا ما أكده أحمد باي المشارك في هذه الحرب في مذكراته، الذي أقترح عرقلة سير القوات الفرنسية بسدي فرج مادام أنها كانت خالية من المدافع وبعد الإنزال نصب دوبرومون خيمته في سيدي فرج لتكون مقرا لانطلاق العمليات العسكرية، في حين لم يتمكن الجزائريون من المقاومة و سقطت الجزائر العاصمة بعد معركة سطاوالي بتاريخ 19 جوان 1830 التي تميزت بضعف الجيش الجزائري و ضعف قيادته إذ أسندت قيادته لإبراهيم آغا قائد الجيش، وبعد هذه الهزيمة في اسطاوالي اتجه الجيش الفرنسي نحو العاصمة التي تعد المكان الوحيد المحصن في تلك الفترة، وضربت العاصمة بالمدفعية مما أدى إلى اشتعال النيران بمخازنها كما كان للقذائف التي كانت موجهة لها من البحر الأثر الكبير في دفع الداوي إلى إعلان الاستسلام في 5 جويلية 1830.

وقد تضمنت وثيقة الاستسلام وفقا لحمدان خوجة البنود التالية:

- 1- يترك للداوي الحرية و التمتع بثرواته الشخصية
- 2- تسلم قلعة القصبة و كل القلاع الأخرى و الميناء للجيش الفرنسي.
- 3- يختار الداوي المكان الذي قيم فيه هو وعائلته و إن قرر البقاء في الجزائر تخصص له الحماية الخاصة له ولعائلته و للجنود الإنكشارية التي معه.
- 4- يتعهد القائد العام باحترام العمل بالدين الإسلامي و حرية العقيدة للسكان.

أسباب سقوط الجزائر:

يمكن لنا أن نوجز أسباب سقوط الجزائر في النقاط التالية:

- ضعف الجيش الجزائري حيث تفر المصادر التاريخية أن تعداد الجيش الجزائري بلغ 6000 جندي لتأمين العاصمة، كما كان لضعف التسليح عاملا مهما في سقوط الجزائر.
- ضعف القيادة، حيث أسندت القيادة لإبراهيم آغا الذي تميز بالضعف و قلة الحنكة العسكرية.

- ضعف الإستراتيجية العسكرية في مواجهة الجيش الفرنسي إذ بالرغم من معرفة الداوي حسين بمكان نزول الحملة الفرنسية بسيد فرج إلا أنه لم يتخذ الإجراءات العسكرية اللازمة.

- خذلان القبائل العربية للداوي حسين الذي كعلق آمالا كبيرة على تحالفاته مع القبائل العربية في مواجهة الجيش الفرنسي.

السياسة الاستعمارية في الجزائر:

عرفت السياسة الاستعمارية في الجزائر مراحل متعددة:

المرحلة الأولى: منذ الاحتلال إلى بداية الجمهورية الثانية

عرفت هذه المرحلة بتعيين حاكما عاما للجزائر سنة 1835 و انتهاج سياسة الإشراف المباشر على الأراضي الجزائرية، بالإضافة إلى سياسة الاستيطان التي بدأت مع الاحتلال و التي تهدف إلى طرد الجزائريين من أراضيهم وتمليكها للأوروبيين، و لما تولى الجنرال بيجو حاكما عاما في الجزائر اعتمد في سياسته التوسعية الاستيطانية على الآلة العسكرية و الإبادة الجماعية للأهالي و سياسة التجويع أو ما سميت بالأرض المحروقة، و كذلك سياسة تشجيع الاستيطان، ويمكن تحديد سياسة بيجو الاستيطانية في النقاط التالية:

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية

- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة

- وضع الحراسة القضائية و الإدارية على أراضي العصاة و الفارين.

- تفتيت أراضي الأعراس و توزيعها بواسطة قوانين ومراسيم.

المرحلة الثانية: السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الثانية

بعد سقوط الملك لويس فيليب و تأسيس الجمهورية الثانية أصدرت قرارات جديدة في شأن الجزائر أولها صدور قرار في مارس 1848 يقضي بأن الجزائر جزء من التراب الفرنسي و سمح للمعمرين بانتخاب مستشارين بلديين في الجزائر.

المرحلة الثالثة السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة

في سنة 1871 سقطت الجمهورية الثانية برئاسة نابليون الثالث و تأسست الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكان للجزائر نصيب من هذا التغيير حيث رحب المستوطنون بسقوط نابليون الثالث لأن هذا السقوط خلصهم من مشروع المملكة العربية، وبتاريخ 29 مارس 1871 صدر مرسوم لجنة راندون وبيهيك و الذي نص على مايلي:

- تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني و وجنوبي عسكري
 - يحكم الإقليمين حاكم عام مدني بصلاحيات واسعة يخضع لوزير الداخلية.
 - يتم تأسيس مجالس بلدية وعمالية وفق ما يجري في فرنسا
 - يحق للمستوطنين انتخاب 9 نواب في البرلمان و 3 في مجلس الشيوخ
 - يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم الخاصة
- أهم القوانين و المراسيم التي أصدرتها فرنسا في الجزائر لتشجيع الإستيطان:**

- قانون 1845 الذي يقضي بمصادرة أراضي القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين
- قانون 1851 للجمارك الذي يشجع المستوطنين على الإستيراد و التصدير
- قانون 26 أبريل 1851 الذي يسمح لبنك الجزائر بمنح قرضا لكل معمر مالك للأرض
- قانون 1854 الذي ينص على الإعفاء من الضرائب للمواد الفلاحية
- قانون كريميو 1870 الذي بموجبه منحت الجنسية الفرنسية لليهود
- قانون فارني 1873 و الذي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراس
- قانون 1887 و الذي أباح بيع الأراضي في المزاد العلني بمبالغ زهيدة للمعمرين دون شرط الإقامة فيها
- و في المقابل أصدرت الإدارة الفرنسية ترسانة من القوانين ضد الجزائريين لتهجيرهم من أراضيهم منها:
- مرسوم 17 جانفي 1845 الذي بموجبه تم ترسيم مجموعة من الضرائب أهمها:
- ضريبة الأجر على الأراضي المستأجرة و تدفع نقدا بعد جمع الغلة
- ضريبة الزكاة و تدفع على الحيوانات
- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14 بالمائة من الأجر الدخلي السنوي للفلاح وهي 10 بالمائة
- 1858 أصدرت ضريبة اللازمة التي صنفت تصنيفا جهويا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة و القبائل و الجنوب الخاصة بالنخيل

المقاومات الشعبية:

عرفت الجزائر منذ دخول الاستعمار الفرنسي ظهور المقاومات الشعبية التي عبر الشعب الجزائري من خلالها رفضه للاستعمار بكل أشكاله، فأعتمد على المقاومات الشعبية لمنع التوسع الاستعماري، وقد اصطدم الاستعمار الفرنسي بمقاومات قوية أعاقت توسعه في مختلف مناطق الوطن منها من دام أكثر من سبعة عشر سنة، ومن أشهر هذه المقاومات نذكر: مقاومة الأمير عبد القادر و مقاومة احمد باي و غيرهم.

1- مقاومة الأمير عبد القادر من سنة 1832 إلى سنة 1847:

ولد الأمير عبد القادر بن محي الدين بمدينة القيطنة بنواحي معسكر في الغرب الجزائري سنة 1807، حيث نشأ في أسرة متدينة متصوفة إذ ينتمي والده محي الدين إلى الطريقة القادرية، فحفظ القرآن و أتقن علوم الدين وهو لايزال صغير السن، وقد عرف عن والده محي الدين أنه كان من الأعيان الذي يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة وسط قومه، فكان كثيرا ما يلجأ إليه الناس لفك النزاعات بينهم وكان عبد القادر كثيرا ما يصاحب أباه في التوسط لفك النزاعات بين الناس، فأكتسب خبرة كبيرة في مجال الحكم وهو لايزال في سن مبكرة، وعندما سقطت الجزائر في أيدي الاستعمار الفرنسي و أظهرت فرنسا نواياها التوسعية في القطر الجزائري إلتجأ الناس إلى السيد محي الدين لبياعوه من اجل حمل لواء الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي لكنه رفض بسبب تقدمه في السن وعدم قدرته على قيادة الجهاد، لكنه قدم لهم ابنه عبد القادر ليكون أميرا للجهاد، وتمت مبايعة الأمير عبد القادر من طرف العلماء و الأعيان وكانت البيعة الأولى في السابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1832 ، وجاء في نص البيعة ما يلي: ((بعد انعقاد البيعة للإمام العظيم و الأمير الجليل المفخم، ابن أخي، السيد عبد القادر بن محي الدين، أحيا الله بهما الدين و أعانهما على القيام بأمور أهله...بايعناه على السمع والطاعة وامثال الأمر ولو في ولد الواحد منا، أو نفسه، وقدمنا نفسه على نفسنا وحقه على حقوقنا)).

ولما تمت البيعة كلف الأمير عبد القادر مجلس العلماء ليكتبوا رؤساء القبائل في مختلف البلاد بأمر البيعة وما وقع عليه الأعيان ويدعوهم للحضور لأداء البيعة كما أداها غيرهم، وقد سارعت الوفود من مختلف القبائل و انعقد مجلس عام اشتركت فيه الجماهير الشعبية و لأشراف و العلماء و الرؤساء و جرت البيعة الثانية في قصر الإمارة، وقد حررت وثيقة أخرى لهذه البيعة قرئت على الشعب وتولى كتابتها العالم الشهير محمد بن حوا المهاجري، وقد

نصت هذه الوثيقة على : ((لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط و استولى العدو على مدينة الجزائر ومدينة وهران ، وطمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول و الجبال، و الفدافد و التلال، وصار الناس في هرج ومرج وحيص بيص.. قام من وفقهم الله الهداية من رؤساء القبائل وكبرائها و صناديدها وزعمائها، فتفاوضوا في نصب إمام بايعوه على الكتب و السنة فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل إلا النسب الطاهر، والكمال الباهر، ابن مولانا السيد محي الدين، فبايعوه على كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم))، وقد تم التوقيع على هذه الوثيقة في الرابع من فبراير سنة 1833.

تنظيم الدولة في عهد الأمير عبد القادر:

لما استقر الوضع للأمير عبد القادر و أخذ البيعة من العلماء و الأعيان و شيوخ القبائل، التفت إلى تنظيم دولته لأنه نعرف بأن سياسة أمور الرعية لا تكون إلا بدولة قوية منظمة تنظيما جيدا، و أن مقاومة الاستعمار الفرنسي الذي يملك جيشا منظما وعتادا حربيا متطورا لا يكون إلا بجيش قوي يواجهه، و لذلك اهتم كثيرا بتطوير دولته.

الحكومة:

بدأ الأمير عبد القادر بتنظيم حكومته حيث عين محمد بن العربي وزيرا له، و عين ابن عمه أحمد بن علي أبي طالب و الحاج مصطفى التهامي و الحاج محمد الخروي كتابا عنده، كما عين محمد بن الرحاوي حاجبا له، وولي الحاج الجيلاني ناظرا لخزينة الدولة، أما ميلود بن عراش فقد عينه وزيرا للخارجية، كما شكل الأمير عبد القادر مجلسا للشورى يشتمل على أحد عشر عضوا ويتكون من العلماء تحت رئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراهي، ووقع اختار الأمير عبد القادر على مدينة معسكر لتكون عاصمة لدولته.

الجيش:

لقد استطاع الأمير عبد القادر أن يؤسس جيشا شبه نظامي بلغ عدده قرابة 60000 رجلا، ونظمه تنظيما عصريا حيث قسمه إلى كتائب مشاة وجماعات الفرسان (الصبائية)، و فرق مدفعية ينفرد بها ذوو المعرفة باستعمال السلاح من جماعات الأتراك و الكراغلة تحت إمرة أجناب أغلبهم من الألمان الذين تركوا الجيش الفرنسي وفضلوا الخدمة في جيش الأمير عبد القادر، هذا وتتوزع مختلف أصناف جيش الأمير عبد القادر على المقاطعات (الخليفيك)، بحيث كان يوضع تحت تصرف كل خليفة فرق من الجيش النظامي (العسكر)

ومجموعات من الفرسان (الخيالة)، كل مجموعة تتألف من خمسين فارسا عليها آغا، يتلوقون الأوامر مباشرة من مساعد الخليفة (باش سياف)، أما الأمير عبد القادر فكان له حرسه الخاص به وهو كوكبة من الفرسان تتألف من مائة فارس موزعين على خيان كل خيمة بما خمسة وعشرون جنديا لهم ضابط أول يعرف بلقب "الكبير" .

معارك الأمير عبد القادر ضد الاستعمار الفرنسي:

خاض الأمير عبد القادر الكثير من المعارك ضد الاستعمار الفرنسي وقتل خلالها الكثير من الجنود الفرنسيين، وقد كان لهذه الانتصارات انعكاسات كبيرة على الوسع الاستعماري في الجزائر، بل و امتد هذا الانعكاس حتى إلى فرنسا حيث أدت إلى سقوط العديد من الحكومات جراء هذه الهزائم التي منيت بها، ومن أهم هذه المعارك معركة خنق النطاح ومعركة المقطع .

معركة خنق النطاح:

تعتبر معركة خنق النطاح من أولى المعارك التي قادها الأمير عبد القادر ضد الاستعمار الفرنسي في ناحية وهران، حيث تمكنت قوات الأمير عبد القادر من تحقيق نصر كبير على الجيش الفرنسي في هذه المعركة التي دارت رحاها سنة 1832، وقد مرت هذه المعركة بمرحلتين، معركة خنق النطاح الأولى يوم 4 ماي 1832 و معركة خنق النطاح الثانية يوم 4 جوان 1832، حيث أسندت قيادة هذه المعركة للأمير عبد القادر، فقام بتقسيم جيشه إلى خمس فرق، فرقتين للقتال، وفرقتين للدفاع والفرقة الخامسة كمنت وراء العدو و فاجأته عند تفهقره و أبادته عن آخره واستولت على أسلحته ودخيرته.

معركة المقطع:

دارت معركة المقطع بين جيش الأمير عبد القادر و الجيش الفرنسي في 28 جوان من سنة 1835، وكان ذلك عندما خرج الجنرال الفرنسي ترويزيل بجيشه المكون من ألفين وخمسمائة جندي متجها نحو معسكر عاصمة الأمير عبد القادر، لكن جيش الأمير عبد القادر هاجمه في منطقة تقع بين مدينة سيق ومدينة المحمدية تسمى المقطع، واستطاعت أن تلحق به هزيمة نكراء، حيث تذكر المصادر التاريخية أن الجيش الفرنسي خلف وراءه الكثير من القتلى و المحروحين بلغ عدد القتلى في صفوف جيشه حوالي خمسمائة قتيل.

معاهدات الأمير عبد القادر:

وقعت دولة الأمير عبد القادر مع الدولة الفرنسية مجموعة من المعاهدات التي اعتبرت كفترات هدنة بين الطرفين بعد المعارك الضارية التي دارت بينهما، و أشهر هذه المعاهدات هي معاهدة دي ميشيل و معاهدة تافنة.

معاهدة دي ميشيل:

أبرمت هذه المعاهدة بين الأمير عبد القادر و الجنرال دي ميشال الذي عين قائدا على القوات الفرنسية بمدينة وهران، وقد وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ 4 جويلية من سنة 1834، وذلك بعد الهزائم التي تكبدتها فرنسا على أيدي جيش الأمير عبد القادر مما اضطرها إلى البحث عن فرصة لاسترجاع أنفاسها، وقد وقعت هذه الهدنة بطلب من الجنرال دي ميشيل والتي اعترفت بموجبها فرنسا بسيادة دولة الأمير عبد القادر على بعض المناطق من القطر الوطني، وفي المقابل مكنت هذه المعاهدة الأمير عبد القادر من استكمال توسعه في المناطق الخاضعة له بإخضاع القبائل العربية المتمردة، و القضاء على شيوخ القبائل الراضين لسيادته عليهم.

معاهدة تافنة:

عقدت هذه المعاهدة بين الأمير عبد القادر من جهة و الجنرال توماس رويير بيجو من طرف الجيش الفرنسي من جهة أخرى بتاريخ 30 ماي 1837 بوادي تافنة بناحية وهران (عين تيموشنت حاليا)، وقد جاءت هذه المعاهدة نتيجة للهزائم التي أنقلت كاهل الجيش الفرنسي جراء المقاومة الجزائرية في كل مكان خاصة بعد اشتدادها في الشرق الجزائري، مما دفع بيجو إلى البحث عن تهدئة مع الأمير عبد القادر، فكانت معاهدة تافنة بمثابة فترة لاسترجاع الأنفاس، وفي المقابل كذلك كان الأمير عبد القادر في حاجة ماسة لهذه الهدنة للتفرغ لترتيب البيت الداخلي خاصة بعد حركات التمرد الذي قادها شيوخ القبائل ضد دولة الأمير عبد القادر، و التي وصلت إلى حد مهاجمة مقر الدولة بمعسكر و نهبها، فكانت معاهدة تافنة مهمة للطرفين.

وقد نصت المعاهدة على وقف إطلاق النار بين الطرفين لمدة عشر سنوات مقابل اعتراف الأمير عبد القادر بسيادة الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا، وفي المقابل تعترف فرنسا بسيادة الأمير عبد القادر على ما يقرب ثلثي الجزائر (وهران، القلعة، المدينة، تلمسان..). لكن المعاهدة لم تدم طويلا حيث نقضها الملك لويس فيليب الأول في نوفمبر 1837 الذي أمر باحتلال قسنطينة، وفي المقابل أعلن الأمير عبد القادر النفي العام للجهاد مرة أخرى في 15 أكتوبر من سنة 1839 في معركة متيجة.

فشل مقاومة الأمير عبد القادر واستسلامه:

رغم أن مقاومة الأمير عبد القادر تعتبر من أطول المقاومات الشعبية حيث انطلقت من سنة 1832 وانتهت باستسلامه في سنة 1847 إلا أنها في النهاية عرفت نفس مصير المقاومات الشعبية الأخرى، ورغم أن الأمير عبد القادر قد أدرك أنه لا يمكنه مقاومة فرنسا إلا ببناء دولة قوية منظمة ، إلا أنه رغم مجهوداته لم يوفق في ذلك، وقد عرفت مقاومة الأمير عبد القادر الكثير من الانتصارات في حروبه ضد المستعمر خاصة في السنوات الأولى لكن بدأ في التراجع وذلك لعدم مكافئة جيشه للجيش الفرنسي، وقد استسلم الأمير عبد القادر و أعلن عن نهاية مقاومته في الغرب الجزائري في سنة 1847 من يوم 23 ديسمبر في **معاهدة لاموريسيير** أو معاهدة استسلام الأمير عبد القادر التي وقعت من طرف الجنرال لاموريسيير قائد القوات الفرنسية في الجزائر و الأمير عبد القادر التي بموجبها تخلى الأمير عبد القادر عن محاربة فرنسا.

أسباب فشل مقاومة الأمير عبد القادر:

- تفوق الجيش الفرنسي في العدة و العتاد على جيش الأمير عبد القادر
- عدم توفر الأمير عبد القادر على جيش نظامي و اعتماده على المتطوعين غير المدربين على فنون الحرب
- الصراعات الداخلية، حيث زادت حركات التمرد و العصيان التي قادها شيوخ القبائل من تفكك دولة الأمير عبد القادر
- خذلان ملك المغرب للأمير عبد القادر في حربه مع فرنسا، حيث منع عنه المدد و لم يسمح للقبائل المغربية المناصرة للأمير عبد القادر من توفير المؤن له.

بعض الثورات الشعبية الأخرى:

- 1- مقاومة احمد باي 1836 إلى 1848
- 2- ثورة الشيخ بوزيان و الزعاطشة من 16 جويلية 1849 إلى 26 نوفمبر 1849
- 3- ثورة لا لا فاطمة نسومر من 1854 إلى 1857
- 4- ثورة المقراني من مارس 1871 إلى نهاية أكتوبر 1871
- 5- ثورة الشيخ بوعمامة من 1881 إلى 1908

قائمة بالمراجع المساعدة على فهم المقياس:

- 1- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986
- 2- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007.
- 3- ع. بن أشنهو: الدولة الجزائرية في سنة 1830- مؤسستها في عهد الأمير عبد القادر، موفم للنشر الجزائر 2013.
- 4- العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية، دار المعرفة الجزائر 2006.
- 5- عبد الحميد زوزو: ثورة بوعمامة 1881-1908، موفم للنشر 2010.
- 6- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موفم للنشر الجزائر 2010
- 7- عدي الهواري: الإستعمار الفرنسي في الجزائر ، دار الحداثة الجزائر 1983.
- 8- محفوظ قداش و محمد قنانش: نجم الشمال الإفريقي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.